واقع إنتاج البحث العلمي بالجامعة الجزائرية

أ. عامري خديجة

جامعة الأغواط

الملخص :

تهدف الدراسة التالية إلى التركيز على واقع الجامعة الجزائرية وذلك من خلال بنيتها والمفهوم الخاص الذي أعطاها المشرع الجزائري، ثم نحاول تحديد أهم مراحل تطورها منذ أن تأسست أول جامعة في 1877 قبل عهد الاستعمار، والتي تعتبر من أقدم الجامعات في الوطن العربي إلى يومنا هذا، وكذلك سنذكر أهم الإصلاحات التي طرأت على الجامعة الجزائرية.

كما سنحاول إبراز دور البحث العلمي بالجامعة الجزائرية وذلك من خلال إبراز أهم مراحل تطوره، وأهم القوانين التي تنظم سير البحث العلمي وأهم المشاكل التي يواجهها البحث العلمي بالجزائر.

Résumé:

Ce présent papier aborde d'abord la réalité de l'université Algérienne, et ce, par sa structure et le concept que la législature algérienne lui a donné, puis essayer d'identifier les étapes les plus importantes de son développement depuis la création de la première université en 1877 avant la colonisation, qui est l'une des plus anciennes universités du monde arabe à nos jours. Ainsi, nous allons parler des plus importantes réformes qui ont eu lieu à l'université algérienne.
Ensuite, nous allons essayer de mettre en évidence le rôle de la recherche scientifique au sein de l'université algérienne en mettant en avant les étapes les plus importantes de son développement, puis les lois régissant sa conduite et les problèmes les plus importants qu'elle rencontre.

مقدمة :

يعتبر البحث العلمي المعدل الذي يقاس به تقدم الدول من تخلفها، إذ لا يختلف إثنان على أن البحث العلمي يمثل جوهر صراع الانسان نحو التطور والتقدم والتنمية، فقد أصبح الاهتمام بالبحث العلمي اتجاها عاما تأخذ به الدول المتقدمة على نطاق واسع ، و تسعى الدول النامية إلى التوصل به لمجابهة مشكلاتها المختلفة و تطوير أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية.

و إذا كان للجامعة من دور في تفعيل البحث العلمي فهي أولى بتوطين النظريات والمعارف والتقنيات الحديثة وإعادة إنتاجها بما يتلاءم ومتطلبات التنمية المحلية، لذا من الضرورة بمكان الاهتمام بمستوى التعليم في مؤسساتنا الجامعية التي تواجه عراقيل ومشاكل وتحديات تعترض التنمية ،الأمر الذي سيسهم في تدني المستوى التعليمي بوجه عام والإنتاج المعرفي بوجه خاص.

نجد الآونة الاخيرة أن الدولة الجزائرية بدأت تولي بعض الاهتمام بالبحث العلمي وخصوصا على مستوى جامعاتها ، إذ نجد أن البحث العلمي بالجزائر وخصوصا على مستوى الجامعات تعترضه عدة مشاكل التي قد تجعل من الدولة الجزائرية تبقى في مصاف الدول المتخلفة ، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم المشاكل التي تعترض الجامعات الجزائرية فيما يخص البحث العلمي.

أولا : الجامعة الجزائرية

إن ما يمكن التأكد عليه في إطار العلاقة بين الجامعة و المحيط الاجتماعي هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة كبنية معرفية متكاملة في خضم التحولات الجذرية التي يعيشها المجتمع الجزائري لاسيما في جانبها السياسي و الإديولوجي و تجلياته على الساحة الاجتماعية و الاقتصادية . حيث عرفت الجامعة الجزائرية تغيرات عميقة منذ إنشائها و مثل ذلك انعكس على مجمل العلوم التي تقدمها.[1]

1- تعريف الجامعة الجزائرية :

يعرفها المشرع الجزائري بأنها : مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم نشر المعارف و إعدادها و تطويرها، و تكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد.

و تعرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الجامعة بأنها : " مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي مهني تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يتم إنشاؤها بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي، و توضع تحت وصايته، يحدد المرسوم إنشاء الجامعة و مقرها و عدد الكليات و المعاهد التي تتكون منها و كذا اختصاصها، و يمكن أن تكون للجامعة ملحقة تنشأ بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالتعليم العالي ووزير المالية."[2]

2- بنية الجامعة الجزائرية :

أ – البنية البشرية :وتتكون من:

-العمال الإداريون : إذا كل مؤسسة تحتاج إلى تنظيم إداري يقوم على أساس الهرمي الذي يضبط علاقات الرئيس بالمرؤوسين داخل إطار التنظيم لتحقيق أهداف المؤسسة، ويختص العمال الإداريون بتسيير الناحيتين الإدارية والمالية ، ولا علاقة لهم بالأمور التربوية.

-العمال البسطاء : وهم الذين يزاولون الأعمال البسيطة الخدمية.

-الأساتذة: يمثلون الفئة العاملة بالتدريس، يقومون بتنفيذ العملية التربوية وهم قسمان : قسم يباشر العملية التعليمية و البحثية ، والآخر يشرف على حسن سيرها مثل عمداء الكليات، رؤساء الأقسام ... إلخ، وتعتبر هذه الأخيرة جزء من العمال الإداريون من حيث ما يوكل إليها من أعمال لا من حيث كونها قانونيا ورسميا، أما الفئة الأولى فتقوم بالعمل التعليمي، ولها احتكاك أكبر مع الطلبة من جهة ومع العمال من جهة أخرى لأن وظيفتهم تتطلب التنسيق بين عملهم كمدرسين و بين ما تتطلبه الإدارة من التعليمات.

-الطلبة:و تعتبر أهم فئة في البنية البشرية للجامعة إلى جانب المدرسين وتمثل أكبر فئة من حيث الكم، ولها علاقة دائمة مع العاملين الأساتذة.

---

[1]عبد القادر لقجع، **علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص.ص198-199.

[2]مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام1424، الموافق ل 23أوت2003، **الجريدة الرسمية**، العدد51،ص5.

ب – البنية القانونية : على اعتبار الجامعة مؤسسة رسمية تنشأ بموجب مرسوم صادر عن الحكومة كما هو مبين أعلاه، فالجامعة منظمة ومسيرة بمجموعة من القوانين والأنظمة التي تضبط أعمالها وعلاقات عمالها وأساتذتها وكذا طلبتها... إلخ.

ج – البنية المادية :وتتمثل في الهياكل والأبنية والمنشئات الموجودة للقيام بعدة وظائف أهمها :الوظيفة التعليمية _ الإدارية _ البحثية _ والثقافية.

فكون الجامعة مؤسسة ذات طبيعة إدارية وتعليمية، فهي تحتاج إلى قاعات المحاضرات وأقسام ومكتبات ومخابر و وسائل تكنولوجية حديثة كما هي بحاجة إلى مكاتب ومختلف اللوازم الضرورية لإجراء العملية الإدارية.

3– تطور الجامعة الجزائرية :

كانت الجزائر قبل العهد الاستعماري تملك جامعة واحدة هي جامعة الجزائر و التي تأسست عام 1877 و هي أقدم الجامعات في الوطن العربي، و كانت تعد نسخة طبق الأصل للجامعات الاستعمارية التقليدية، حيث كانت آنذاك مفرنسة منهجا و برنامجا، إدارة فكرا و هدفا ، ووجدت خصيصا للطلاب المعمرين الذين يتواجدون بالجزائر.

و بعد الاستقلال عكفت الدولة الجزائرية على تطبيق إصلاحات تربوية شاملة مست الجامعة أيضا، و كانت مسايرة للتطور الاجتماعي و التحول الاقتصادي و السياسي الحال. و يمكن عرض النتائج التي شهدتها الجامعة الجزائرية من خلال المراحل التالية :

المرحلة الأولى : و تمتد من 1962 إلى غاية سنة 1970 حيث تم إنشاء أول وزارة مختصة في العليم العالي و البحث العلمي ، أين تم فتح جامعات في المدن الكبرى كجامعة وهران سنة 1966 و جامعة قسنطينة سنة 1967 حيث كانت قبل هذا التاريخ كلية تابعة لجامعة العاصمة بالإضافة إلى جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين بالجزائر.

المرحلة الثانية : و تبدأ هذه المرحلة سنة 1971 و هو العام الذي تم فيه إنشاء الوزارة المتخصصة للتعليم العالي و البحث العلمي و إصلاح التعليم العالي، لذا تسمى هذه المرحلة بمرحلة ما بعد الإصلاح الجامعي أين شرع في تنفيذ خطة إصلاح التعليم العالي ابتداء من العام الدراسي(1971–1972) على مستوى البنية القاعدية و التأطير و المناهج الدراسية و مختلف البرامج الاجتماعية و الثقافية .و تزامنت هذه المرحلة مع تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970–1973) الذي كان يرمي إلى تعريب التعليم و توسيع النظام التربوي أي تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم، و المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)الذي كان يرمي إلى بث الروح العلمية و التقنية بهدف تكييف التعليم مع المحيط بشكل عام. و فيما يتعلق بتوزيع التخصصات و خلال الموسم الجامعي 78–79 ظلت بعض الاختصاصات ضئيلة .

المرحلة الثالثة : و تسمى هذه المرحلة بمرحلة الخريطة الجامعية و التي ظهرت عام 1983 في صورة أولية ثم عدلت بعد ذلك عام 1984لابأكثر دقة و تفصيل، و تهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 حتى يستجيب إلى احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة، و تحديدها من أجل العمل

على توفيرها و تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي تحتاجها سوق العمل الوطنية كالتخصصات التكنولوجية، و الحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق و الطب والتي شهدت فائضا من الطلبة يفوق احتياج الاقتصاد الوطني .كما ثم تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية و تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة مع المحافظة على سبع جامعات كبرى فقط.[1]

المرحلة الرابعة : من 2003 إلى يومنا هذا ، حيث أن الجامعة كنظام مفتوح على جميع التغيرات و التطورات الحاصلة على المستوى الوطني و الدولي ،تجد نفسها أمام تحد واضح لإثبات دورها العلمي و البيداغوجي و هذا يجعل الإصلاح ضرورة لابد منها و خاصة على مستوى المناهج البيداغوجية المتبعة في تكوين الطلبة، فعمدت إلى إدراج نظام الهيكلة الجديد : نظام (ليسانس ، ماستر، دكتوراه) (ل، م، د) الذي شرع في تطبيقه مع بداية الموسم الدراسي 2004/2003 على مستوى 10 جامعات ثم بدأ تعميمه على الجامعات ككل.[2]

و من هذا المنطلق و من خلال التقدير الموضوعي لمختلف الصعوبات من طرف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية فقد بات من الضروري إعداد و تطبيق إصلاح شامل و عميق للتعليم العالي عن طريق مخطط إصلاح المنظومة التربوية و الذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 من خلال برنامج عمل على المدى القصير ، المتوسط و البعيد الذي برمج في إطار الاستراتيجية العشرية لتطوير لقطاع(2013/2004).[3]

4- أهداف إصلاح الجامعة الجزائرية بالجزائر :

ترتكز عملية إنجاح إصلاح من هذا الحجم على مسعى رصين ومحكم مدعوم بالتزام كل مكونات الأسرة الجامعية وانخراطها الطوعي في مسار هذا الإصلاح .وقد تم تجسيد هذا المسعى من خلال الطابع التدريجي والتشاركي الذي اعتمدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مقاربتها لتنفيذ الإصلاح وفي حرصها على مرافقته بإجراءات هامة:

في مجال التأطير من خلال:

- وضع مخطط لتكوين المكونين مدعوم بسياسة إعادة تفعيل البحث والبحث التكويني، للأساتذة والباحثين والإطارات، » مدى الحياة ‹ « تشجيع التكوين

- تسخير الامكانات الضرورية للاستجابة لأهداف التأطير قصد التحضير لاستقبال مليون ونصف مليون طالب في آفاق،2010 – 2009

---

[1]أبو بكر خريسية، **الجامعة و البحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي**، مجلة التواصل ، عدد6 ،عنابة،جوان2000، ص .ص273-274.

[2]محمد بشير مناعي، **محاضرات حول نظام (ل، م، د)**، أصداء جامعية نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي ، تبسة، العدد11 ، 2007، ص22.

[3]أبو بكر خريسية ،مرجع سابق ، ص 275.

– مساهمة الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج، من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية وإضفاء مرونة على المعاملات الإجرائية ،

– تدعيم مشاركة الإطارات والكفاءات والخبرات من خارج القطاع قصد المساهمة في تصميم عروض التكوين وتنشيط الأعمال الموجهة والأعمال التطبيقية، والمشاركة في الندوات وتأطير

التربصات المهنية.

– ترقية وتطوير الطرائق التعليمية الحديثة، خاصة عبر تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال المطبقة في التعليم(الأنترنات وباقي الشبكات، التعليم الالكتروني...)

–إعلام الأساتذة ومسيري البيداغوجيا وتحسيسهم بمضامين الإصلاح، من خلال برمجة دورات تحسيسية (ندوات – لقاءات –تربصات....).

في مجال البيداغوجيا عبر:

– تكييف أنظمة الالتحاق والتقييم والتدرج والتوجيه البيداغوجي.

– تثمين الأعمال التطبيقية عبر توفير الوسائل المادية على مستوى مخابر التدرج والبحث خاصة وأن مخابر البحث ستشكل مستقبلا النواة المركزية لكل تكوين فيما بعد التدرج،

– تثمين التربصات في الأوساط المهنية.

–تطوير أنماط تكوين جديدة تعتمد أساسا على تكنولوجيات الإعلام والاتصال مثل التعليم عن طريق الخط، التعليم الالكتروني....

– مراجعة رزنامة العطل الجامعية من أجل تسيير ناجع للزمن البيداغوجي.

في مجال الخريطة الجامعية من خلال:

– إعادة توزيع هذه الخريطة بشكل يجعلها تدمج مفهوم سياسة الموقع، والتنظيم الشبكي للمؤسسات الجامعية، وترقية أقطاب الامتياز من أجل ضمان تناغم متوازن ما بين الطلب على التكوين، وإمكانيات مختلف المؤسسات الجامعية، والواقع الاجتماعي اقتصادي للبلاد على المستويين المحلي و الوطني.

في مجال تنظيم الهياكل البيداغوجية وهياكل البحث من خلال وضع هياكل تتكفل:

– استقبال الطلبة وتوجيههم (خلايا L.M.D)

– تنظيم التربصات في الوسط المهني ومتابعتها.

– تقييم التعليم.

– تشكيل فرق بيداغوجية وفرق التكوين.

– تأسيس نظام الوصي (Tutorat) لضمان مرافقة الطلبة طوال مسارهم الدراسي.

في مجال تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية من خلال:

– إدخال نمط جديد للتسيير مبني على أسس الحكامة الراشدة بهدف:

– تحسين القدرات التسييرية لمسؤولي المؤسسات.

– تدعيم روح الحوار والتشاور باحترام القواعد أخلاق المهنة الجامعية وآدابها.

– تأسيس الأجهزة المكلفة بالتقييم وضمان الجودة في التعليم العالي.

– قيادة الجامعة نحو مزيد من الاستقلالية والمسؤولية البيداغوجية.

في مجال التعاون الدولي من خلال:

– تدعيم الشراكة خاصة في مجال تكوين المكونين، وإرساء تعليم جديد وإعادة تفعيل البحث العلمي بالارتكاز على:

– وضع فضاءات جامعية إقليمية ودولية(مجال تعاوني مغاربي–أورومتوسطي ...)ترمي إلى ترقية تعاون ثنائي ومتعدد الأطراف ذي نوعية، يسهل حراك الطلبة والأساتذة والباحثين، ويشجع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث.

– تدعيم مدارس الدكتوراه وتوسيعها قصد تحسين نوعية التكوين في الدكتوراه ورفع مردوديته.

–ترقية جاذبية الجامعة من خلال توفير أفضل الشروط الكفيلة باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة في الخارج فضلا عن جذب التأطير الأجنبي ذي المستوى العالي.

في مجال تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية من خلال:

– مسعى واستراتيجية ترميان إلى إرساء أسس مناخ جامعي تطبعه الرصانة في إطار الحوار والتشاور.

– إصدار قانون أساسي خاص للأستاذ الباحث يكون جاذبا ومحفزا ويضع الأستاذ في مصف النخبة الوطنية[1].

ثانيا : البحث العلمي بالجزائر

يتزايد الاهتمام بالبحث العلمي بشكل متصاعد في مختلف الدو و خاصة منها تلك التي كانت إلى وقت قريب تعاني تحت الاستعمار، و ذلك في سبيل إحراز مزيد من التقدم الذي يخدم التنمية. و قد عرف قطاع البحث العلمي بالجزائر تطورا متزايدا منذ السنوات الأولى للاستقلال حين بادرت الدولة للتوجه نحو تطوير قطاع التعليم العالي و البحث العلمي.

1– تطور البحث العلمي بالجزائر :

يرجع تاريخ ميلاد سياسة البحث العلمي و التطور التكنولوجي في الجزائر إلى سنوات السبعينات، و ذلك بإنشاء أول وزارة جزائرية للتعليم و البحث العلمي 1971، و ذلك من خلال ورقة قدمتها الحكومة الجزائرية لندوة الامم المتحدة و المتعلقة بتطبيق العلم و التكنولوجيا في مجال التنمية. عرفت سنة1973 إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي، و تلاه إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي في 1974، ثم حلت سنة 1983، و تعزز لأول مرة البحث العلمي سنة 1983 بهيكل جديد، بتسمية " محافظة البحث

[1]نفس المرجع السابق ، ص 278.

العلمي و التقني" و التي أنشأت لأول مرة لجنة تنسيق بين القطاعات مهمتها ربط البحث العلمي بالقطاعات الأخرى الصناعية و الاقتصادية.

في عام 1986، تم إنشاء المحافظة السامية للبحث، كهيئة تابعة لرئاسة الجمهورية للقيام بدور:

-تنمية الطاقات المتجددة.

-ترقية و تنشيط و تنسيق البحث بين مختلف القطاعات.

و بالرغم من النقائص المسجلة إلا أن المحافظة السامية للبحث حققت نتائج حسنة و أدت مهامها بالشكل المقبول.

منذ عام 1990 و بروز معالم النظام الدولي الجديد أو اقتصاد السوق و الديمقراطية حولت المحافظة السامية إلى وزارة منتدبة للبحث و التكنولوجيا ، و في عام 1992 اسندت مهامها إلى كتابة الدولة التابعة إلى وزارة التعليم العالي.

منذ عام 1993-1998، تكفلت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي، فتغيرت فلسفة البحث تمام إذ لم يعد نظام برمجة البحث يعتمد على مفهوم" فوارة الماء" أو من الأسفل إلى الأعلى حيث يحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث و يقترحونها على الهيئات العليا للمصادقة عليها لتصبح العناصر المكونة لما يسمى(برنامج بحث وطني)، ولا تملك هذه الطريقة الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذا البرنامج. لقد صححت هذه الوضعية بطريقة " المظلة" أو من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي و الاجتماعي ثم بثها و توزيعها على شكل محاور و مواضيع يتكفل بها القائمون بالبحث.

في سنة 1998 بمرسوم وزاري رقم 244 يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي وضعت الوزارة برنامجا لمدة خمس سنوات حيث ترتفع فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.5% سنة 1997 إلى 1% سنة 2000 من ناتج الدخل الخام. هذا ما مكن من رصد مبالغ مالية هائلة لعملية البحث العلمي حيث اعتمدت الوزارة سنة 1999 نظام المخابر حيث صدر مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه و تسييره، حيث يتكون كل مخبر من مجموعة فرق البحث.[1]

و لكي توضح الصورة الخاصة بحركية مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال نقدم الجدول التالي :[2]

---

[1]بلقرع العربي و روابح زاهير، **سبل تفعيل البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، جامعة المسيلة ،من موقع الاترنيت: lbelagraa@yahoo.fr

[2]عبد الكريم بن أعراب، **أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الانسانية**، جامعة قسنطينة ، من موقع الانترنيت : benarab_abdekrim@yahoo.fr

الجدول رقم(01) : تطور مؤسسات البحث العلمي في تاريخ الجزائر من 1962 إلى 2004 .

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية فرنسية	1971
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية	1973
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي	1983
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث و التكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث و التكنولوجيا و البيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة للتعليم العالي و البحث	1992	وزارة التربية	1993
كتابة الدولة للجامعات و البحث	1993	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1999
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	إلى يومنا

المصدر : عبد الكريم بن أعراب، مرجع السابق، ص 9.

2- القوانين المتعلقة بالبحث العلمي :

أ – من حيث تطوير الموارد البشرية في مجال البحث العلمي فقد عمد المشرع الجزائري إلى تحديد مهام الباحث حيث أكد على الاستعمال الفعلي للموارد البشرية المؤهلة و القدرات البشرية الوطنية في مجال الخبرة من طرف المؤسسات و الهيئات العمومية و الخاصة في الأنشطة المباشرة استجابة للمقتضيات المترتبة على التحولات الاجتماعية و الاقتصادية. بحيث يقوم بنشاطات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي باحثون دائمون و/أو باحثون يعملون بوقت جزئي، يوظفون بموجب عقود محددة المدة أساسا من بين سلك أساتذة التعليم العالين . و تحدد حقوق وواجبات الباحثين الدائمين و مدعمي البحث بموجب قانون أساسي خاص. و تحدد كذلك شروط توظيف و عمل الباحثين الذين يعملون بوقت جزئي عن طريق التنظيم. كذلك يضمن القانون الأساسي الخاص ، تحكم الباحثين الذين يعملون بوقت جزئي، استقلالية المسعى العلمي و حرية التحليل و الحصول على المعلومات و التنقل و المساهمة في نشر المعرفة و التكوين المستمر، لاسيما من خلال المشاركة في الملتقيات العلمية.[1]

ب – من حيث تمويل البحث العلمي فقد عمد المشرع إلى المصادر المالية التي تعتمد عليها هذه البحوث العلمية فقد وضح بان الحصول على التمويل يكون من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي و ذلك بتأكيده بأنه: " مفتوح للهيئات و المؤسسات ذات الاستقلالية المالية، و التي تمارس نشاطات متعلقة بالبحث العلمي، والتطوير التكنولوجي و التثمين الاقتصادي ، خاصة :

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23فيفري 2008،يتضمن **القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي1998-2002**،المادة12-15، ص5-6.

- وحدات و مخابر و فرق البحث العلمي، المعتمدة، لدى المؤسسات الوطنية.
- المؤسسات الوطنية للتكوين و التعليم العالي و المؤسسات الاستشفائية الجامعية
- المراكز و المؤسسات الوطنية للبحث العلمي
- الوكالات الموضوعاتية المكلفة بتنفيذ البرامج الوطنية للبحث العلمي
- الهيئات الوطنية المكلفة بالتثمين الاقتصادي للبحث العلمي

و تبرم اتفاقية بين الوزير المكلف بالبحث العلمي و الهيئات أو المؤسسات المستفيدة المذكورة في المادة 3 اعلاه، تحدد على الخصوص ، كيفيات تطبيق و تنفيذ و متابعة العمليات المستفيدة من تخصيصات الصندوق، الحقوق و الواجبات و مبلغ التخصيصات الممنوحة و كذا طرق صرفها .حيث تعد الهيئة أو المؤسسة المستفيدة من تمويل الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي حصيلة أو حصائل دورية خاصة باستعمال التخصيصات و ترسلها إلى المصالح المركزية التابعة للوزير المكلف بالبحث العلمي. حيث يمكن لهذه المصالح تنظيم عمليات تحقق فجائية لمتابعة وضعية تنفيذ برامج الأنشطة موضوع التمويل. و تتم متابعة و مراقبة كيفيات استعمال التخصيصات الممنوحة من طرف المصالح المركزية للوزير المكلف بالبحث العلمي. و بهذه الصفة ، يمكن لهذه المصالح أن تطلب كل الوثائق و المستندات الضرورية الخاصة بالمحاسبة. و تخضع التخصيصات الممنوحة في إطار الصندوق لرقابة الهيئات المختصة في الدولة طبقا للإجراءات التشريعية و التنظيمية المعمول بها. كما يعد الوزير المكلف بالبحث العلمي برنامج عمل تقديري سنوي يضبط فيه الأنشطة التي ستمول و يحدد الاهداف و كذا آجال التنفيذ و المبالغ المخصصة. و يتم تحيين برنامج العمل هذا عند نهاية كل سنة مالية.[1]

ثالثا- المشاكل التي يواجهها البحث العلمي بالجزائر :

إن التعمق في أرقام الميزانيات المخصصة للبحث العلمي من قبل الحكومات المتعاقبة في الجزائر ينبئ عن اهتمام بالغ بهذا المجال، بحث تصنف الجزائر مع دول أخرى في الصف الثاني أي ضمن خانة النمو البشري المتوسط le développement humain moyen من حيث معدل الإنفاق على التربية و التعليم. و يتجلى ذلك بوضوح في بناء الجامعات و الكليات المتخصصة و مراكز البحث و التكوين، و تزويدها بأحدث الأجهزة و المعدات، واستمرار العمل بالتعليم المجاني على مستوى الجامعات، وتزويد الطلبة بمنح دراسية في الداخل واخرى للدراسة بالخارج، و سن الدولة لكثير من التشريعات التي تنظم و تشجع البحث العلمي.

و كان ينتظر من هذا الاهتمام أن يؤدي إلى نتائج مقبولة على الأقل ، غير أن الواقع أثبت فشل السياسات المتبعة في مجال البحث العلمي. و الأكيد أن هذا الفشل و الإخفاق غير منطقي له أسبابه و مولداته .و ان من شأن معرفتها وتحديدها.

---

[1] قرار وزاري مشترك رقم 082.302 مؤرخ في 22 جويلية2012، بعنوان **الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي**، المادة3-9، ص.ص3-4.

البيئة ذاتها ، ونظرة المجتمع إلى الباحث : يجب الاعتراف بأن المجتمع عندنا لا ينظر إلى الباحث نظرة إعجاب و تقدير، بل هو في نظر الغالبية إنسان يرتب في آخر سلم القيم الاجتماعية، ناهيك عن أن دخول فئة الباحثين و أساتذة الجامعات تأتي في المؤخرة إذا ما قورنت بدخول فئات أخرى كالعسكريين و الإداريين، مما لا يجعل الباحث قدوة لبراعم منظومتنا التربوية و لا مثالا يحتذى به بين المتعلمين.

ضعف الموهبة البحثية : يلاحظ تصدي بعض الأشخاص غير المؤهلين للبحث العلمي و هو عمل يحتاج إلى موهبة يتم تنميتها بالمعرفة و المثابرة و التضحية.

الموقف السلبي للحاصلين على الدكتوراه : بعد الحصول على الدكتوراه يخيل إلى بعض الباحثين أنهم وصلوا إلى قمة العلم، لذلك نجد أكبر همهم التطلع إلى الوظائف القيادية و اجورها المرتفعة، متخلين عن البحث العلمي و متاعبه.

عدم جدية البحوث المقدمة : يجب الاعتراف بأن الكثير من البحوث العلمية التي يقوم بها الباحثون غير جدية و غير مجدية على السواء. فهي غما مرتبطة ارتباطا وثيقا بنظيرتها في المجتمع الغربي و بالتالي تقدم حلولا لمشاكل ليست مطروحة أصلا في مجتمعنا و لا تلائم حاجات السوق المحلية لتأثر أصحابها بدراستهم في تلك البلدان.

ضعف الإشراف و التأطير : لاشك أن من أهم عوائق البحث العلمي في الجزائر قلة عدد الباحثين، و ضعف تكوين الكوادر و الإطارات الجامعية. حيث نجد كليات تسير بأساتذة مستواهم لا يتجاوز الليسانس في نفس الاختصاص و احيانا في غير ذلك الاختصاص، وحتى بأساتذة الثانويات، مما جعل بعض الكليات عندنا أشبه بالثانويات منها بالجامعات.

ضعف قنوات نشر البحوث العلمية : يضاف إلى ضعف البحوث المقدمة وعدم جديتها، وانقطاع صلتها بالمجتمع، عائق آخر يتمثل في صعوبة بل استحالة نشرها في أحيان كثيرة. فتكتب رسالة الدكتوراه، و يعد البحث، ولا يجد صاحبه أين ينشره، وذلك أمام كثرة العراقيل التي وضعت في سبيل النشر و أمام شراهة الناشرين في الجزائر و هضمهم لحقوق الباحثين والكتاب.

عزوف الباحثين عن امتهان البحث العلمي و تفضيلهم الاستثمار الزراعي و الصناعي و المهن الحرة و الهجرة الجماعية إلى الدول الصناعية: أشرنا سابقا إلى نظرة المجتمع السلبية إلى الباحث، وكذا ضعف مرتبه، وعدم وجود معيار موضوعي لتقييم البحوث الجادة من غيرها كل ذلك أدى إلى عزوف الباحثين عن امتهان البحث العلمي، و عن الاستمرار فيه، مفضلين الاستثمار في مجال الزراعة و الصناعة و مزاولة المهن الحرة كالطب و المحاماة و التوثيق و الخبرة العلمية و الهجرة الجماعية إلى الدول الصناعية...و التي تدر أضعاف ما يدره التعليم العالي ، وهو عامل أدى إلى تناقص عدد الباحثين.

عدم استجابة الجهات المعنية لنتائج البحوث المتوصل إليها : فاستمرار لنظرة المجتمع السلبية للباحث و للبحث العلمي، فإن الجهات المعنية في البلاد لا تهتم بنتائج البحث، بل هي لا تعيرها أدنى اهتمام. وذلك أسمى درجات التناقض فهي من جهة تنفق على التعليم و البحث العلمي بمعدلات مرتفعة، ثم لا تهتم بعد ذلك باستغلال نتائجه.

شيوع داء البيروقراطية داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي و تسييرها وفقا لأهواء المنظمات النقابية المختلفة : يذهب البعض بحق إلى أن التزايد الأفقي الكمي المتسارع في عدد جامعاتنا ادى إلى تحول غالبتها إلى مؤسسات بيروقراطية. و تحولت إلى واجهات أو ديكورات تتباهى بها الدولة تحت شعار من العصرية و الزائفة. و يعزى ذلك إلى أن قيادات تلك المؤسسات يتم اختيارها في أحيان كثيرة على أسس غير موضوعية و دون مراعاة الكفاءة العلمية و الخبرة.[1]

خاتمة :

وفي النهاية نرى الجامعة تعتمد على مجموعة من الأنماط و مجموعة من الوظائف التي تساعد في السير الحسن لهذه المؤسسة الاجتماعية و أن من ضمن وظائفها الأساسية هو البحث العلمي حيث أنه يحدد مكانة الجامعة من عدمها وذلك من خلال فاعليته في كمية و نوعية البحث العلمي. و لما لهذا الأخير من اهمية في الجامعة و خصوصا الجامعة الجزائرية، نجد ان المشرع الجزائري لم يغفل على الدور الفعال الذي يلعبه البحث العلمي في تطور الجامعة وبالتالي في تطور البلد و ازدهاره ، ونؤكد في الأخير على ضرورة تسخير جميع الوسائل والامكانات المادية والبشرية من أجل الاهتمام بالبحث العلمي وذلك من أجل الارتقاء والرقي الجامعة الذي بدوره يساهم في رقي وتطور الدولة .

*** قائمة المراجع :**

1- داود ماهر محمد، التدريس والتدريب الجامعي أسسه وبناء برامجه، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع،ط1،الكويت،2006.

2- عبد القادر لقجع، علم الاجتماع و المجتمع في الجزائر، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

3- محمد بشير مناعي، محاضرات حول نظام (ل، م، د)، أصداء جامعية نشرية إعلامية، مصلحة الإعلام والتوجيه، المركز الجامعي ، تبسة، العدد11 ، 2007.

4- أبو بكر خريسية، الجامعة و البحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي، مجلة التواصل ، عدد6 ،عنابة،جوان2000، ص .ص273-274.

5- بودالي محمد ،أزمة البحث العلمي في الجزائر، مجلة الحقيقة،العدد6،جامعة أدرار، ماي 2005.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 08-05 مؤرخ في 23فيفري 2008،يتضمن القانون التوجيهي و البرنامج الخماسي حول البحث العلمي و التطوير التكنولوجي1998-2002،المادة12-15.

7- مرسوم تنفيذي رقم 03-279، المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام1424، الموافق ل 23أوت2003، الجريدة الرسمية، العدد51.

8- قرار وزاري مشترك رقم 082.302 مؤرخ في 22 جويلية2012، بعنوان الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المادة3-9.

9- إصلاح التعليم العالي، جوان 2007 من الموقع الالكتروني www.mesrs.dz.

10-بلقرع العربي و روابح زاهير، سبل تفعل البحث العلمي الجامعي بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة المسيلة ،من موقع الانترنيت: lbelagraa@yahoo.fr

11- عبد الكريم بن أعراب، أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الانسانية، جامعة قسنطينة ، من موقع الانترنيت : benarab_abdekrim@yahoo.fr.

[1] بودالي محمد، **أزمة البحث العلمي في الجزائر**، مجلة الحقيقة،العدد6،جامعة أدرار، ماي 2005،ص19-25.